



معوقات تداول النقود الإلكترونية في البنوك ايميه

إعداد

د. أمير عبد الولي حيدر

(أستاذ مساعد)

كلية الشرق العربي للدراسات التطبيقية

الرياض - المملكة العربية السعودية

ت: 00967771732593

00966530849690

مجلة راية الدولية للعلوم التجارية

دورية علمية محكمة

المجلد (٤) - العدد (١٥) - أكتوبر ٢٠٢٥

<https://www.rijs.org/>

معهد راية العالي للإدارة والتجارة الخارجية بدمياط الجديدة

المنشأ بقرار وزير التعليم العالي رقم ٤٨٩٠ بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨ بجمهورية مصر العربية



Obstacles to the Circulation of Electronic Money in Yemeni Banks

submitted by

**Dr. Amir Abdul Wali Haider
(Assistant Professor)**

**College of Arab East for Applied Studies
Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia
Telephone number: 00967771732593
00966530849690**

**Raya International Journal of Business Sciences
volume (4), Issue (15), October 2025**

Publisher

Raya Higher Institute of Management and Foreign Trade in New Damietta

المستخلص

هدف البحث إلى التعرف على معوقات تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية بأمانة العاصمة، في هذه البنوك، ولتحقيق أهداف البحث استخدم الباحث المنهج الوصفي، وقد تكونت عينة البحث من (٩٤) موظفاً وموظفة، أي ما نسبته (٨٢,٦٪) من مجتمع البحث،

تم اختيارهم بالطريقة العشوائية. وأعد الباحث استبانة مكونة من (٩٦) فقرة، كأداة رئيسة لجمع البيانات وتم تحليل الاستبانات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وأشارت النتائج إلى أنّ معوقات تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية بأمانة العاصمة بدرجة عالية، إذ بلغت الدرجة الكلية (٣,٨٦) وانحراف معياري (٠,٦٥). وحصلت المعوقات البشرية على أعلى متوسط حسابي بلغ (٣,٧٩)، يليه مجال المعوقات المالية، وكان المتوسط الحسابي له (٣,٩١)، ثم حصلت المعوقات التشريعية على متوسط حسابي بلغ (٣,٨١)، وحصلت المعوقات التكنولوجية على متوسط حسابي بلغ (٣,٧٩)، كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حول المعوقات التي تحد من تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية تعزى لمتغيرات (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة في العمل).

الكلمات المفتاحية: النقود الإلكترونية – معوقات – البنوك اليمنية.

Abstract:

This study aims at identifying the obstacles hindering the circulation of electronic money in Yemeni banks located in the Capital Secretariat (Sana'a). To achieve the study objectives, the researcher adopted the descriptive methodology. The study sample consisted of 94 male and female employees, representing 82.6% of the total research population, selected through a random sampling technique.

The researcher developed a questionnaire comprising 96 items as the primary tool for data collection. The responses were analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

The findings indicated that the obstacles to the circulation of electronic money in Yemeni banks in the Capital Secretariat were high, with an overall mean score of 3.86 and a standard deviation of 0.65.

- Human-related obstacles scored the highest average mean of 3.91,
- followed by financial obstacles with a mean of 3.81,
- then legislative obstacles (mean = 3.79),
- and finally technological obstacles, also with a mean of 3.79.

Furthermore, the results revealed statistically significant differences at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) concerning the perceived obstacles to electronic money circulation in Yemeni banks, which were attributed to the variables of gender, age, educational qualification, and years of work experience.

Keywords: Electronic Money – Obstacles – Yemeni Banks.

مقدمة:

لقد غيرت الثورة الرقمية حياتنا ومجتمعاتنا، بسرعة وحجم ونوعية، لم يسبق لهما مثيل، وقدمت فرص هائلة، وكذلك عوامل هائلة، حيث إن التكنولوجيات الجديدة يمكن أن تقدم مساهمات كبيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. (Digit, Econ, rep, 2019)، ونتيجة لذلك يعمل الانتشار السريع للتكنولوجيات الرقمية على تحويل العديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك فإن الفجوة الرقمية الآخذة في الاتساع تهدد بمغادرة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً إلى أبعد من ذلك، هناك حاجة إلى احتضان ذكي للتكنولوجيات

الجديدة، والشراكات المحسنة وقيادة فكرية أكبر لإعادة تحديد استراتيجيات التنمية الرقمية والحدود المستقبلية للعمولة (Digit, Econ, rep, 2019).

وتعد النقود الرقمية إحدى ثمار ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يشهدها العالم اليوم، حيث تمثل أحد أوجه ما يعرف اليوم بالاقتصاد الرقمي، والذي يقصد به انتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها، ويعد المحرك الرئيس لعملية النمو المستدام، والمصدر الرئيس لخلق فرص التوظيف في جميع المجالات، حيث يقوم الاقتصاد الرقمي على حقيقتين: هما التجارة الالكترونية، والنقود الالكترونية. (Digit, Econ, rep, 2019).

وبطبيعة الحال فإن نمو التجارة الإلكترونية وتأثيرها على المصارف ونشاطها، قد أدى ذلك إلى وجود أنظمة ووسائل دفع إلكترونية، تتلاءم مع متطلبات هذا النوع من التجارة، حيث بادرت المصارف إلى إنشاء الخدمات المصرفية الإلكترونية وتطويرها، إلى أن أصبحت بشكل كامل في صيغة المصرف الإلكتروني، وتم بذلك تطوير وسائل الدفع الإلكترونية (عادل، ٢٠٢٣، ٢).

وفي هذا السياق فقد شهدت التجارة الالكترونية نمواً سريعاً، حيث أظهرت الإحصائيات العالمية أنه سوف يتخطى سوق التجارة الإلكترونية العالمية لعام ٢٠٢١ عتبة ٢ تريليون دولار أمريكي، مع مبيعات بقيمة ٦٣٤ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢١ (منظمة التجارة العالمية)، حيث أنه من الواضح أن الصين تحتل المرتبة الأولى في التجارة الإلكترونية، ويظهر أنها ستظل في الصدارة حتى عام ٢٠٢٤م، وقد بدأ التحول في القوة الشرائية من الولايات المتحدة وأوروبا إلى الصين وجنوب شرق آسيا مدفوعاً بعدد متزايد من المستهلكين (منظمة التجارة العالمية، ٢٠٢٣).

ورغم التقدم الذي أحدثته التكنولوجيا والتي أدت إلى تنامي التجارة الالكترونية، حيث اضطرت الشركات إلى التعامل مع جهات وبنوك محددة، فرضت عليهم العديد من القيود والضرائب والمتطلبات، لحصولهم على التأمين المطلوب، مما أدى إلى بحث الشركات عن عمليات نقدية تؤدي لحل مثل هذه القيود، والتي تعد بمثابة المنقذ لهذه الشركات، وكذا لجميع المتعاملين مع ثورة المعلومات، ومن خلال هذه الإحصائيات ورغم التقدم في تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات. إلا أن نصيب الوطن العربي يمثل نسبة قليلة جداً من عائدات التجارة الإلكترونية العالمية، حيث بلغ حجم العائدات التجارة الإلكترونية في الوطن العربي ٧ بليون دولار أمريكي في ٢٠١٤، وتتوقع بقوة أن يتضاعف هذا الرقم تقريباً خلال السنوات الخمس القادمة ليصل إلى ١٣,٤ بليون دولار في ٢٠٢٠، وأشار إلى أن 'قطاع التجارة الإلكترونية' الذي يشمل شركات تباع منتجات مادية على الإنترنت مثل الإلكترونيات والملابس والأجهزة المنزلية، هو القطاع الثاني من حيث الحجم، بعد قطاع الطيران والسفر والسياحة ((Wanda.2020).

ويرجح الباحث هذا القصور، المتمثل بضعف التداول الرقمي في الوطن العربي، إلى عدم وجود نقود رقمية تساعد في الحصول على هذه المشتريات وعدم قبول بلداننا العربية التعامل بهذه النقود، وبالأخص اليمن، حيث أن التقارير لم تتضمن اليمن، لأنها لا زالت في مراحلها الأولى لتطبيق النقود الرقمية، حيث تعد اليمن واحدة من البلدان الأقل نمواً في العالم، ولكن وعلى الرغم من الحرب الدائرة والأزمات المترتبة عليها في اليمن، منذ العام ٢٠١٦ وحتى الآن. وقد قامت الجهات المختصة بتطوير العناصر الأساسية للبنية التحتية للنقود الرقمية، مثل توفير الشبكات في المناطق الحضرية، كما عملت على تأهيل الكوادر والتنمية البشرية والتدريب للموظفين المهنيين ذوي العلاقة، وتطوير تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بهذا المجال، بما في ذلك التعليم والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات، بما يساهم في جودة الخدمات المصرفية في البنوك اليمنية.

ونظراً للاهتمام المتزايد باستخدام العملة الرقمية دولياً، وزيادة انتشار التداول الرقمي وتنامي التجارة الإلكترونية عالمياً، ونظراً لتطور العملات الرقمية وتأثيرها. وتلبية لهذه الاحتياجات الرقمية والتكنولوجية المتزايدة، فمن الملاحظ أن هناك زيادة في تطور الثورة الرقمية والتكنولوجية في اليمن، وذلك من خلال زيادة الاشتراكات في خطوط الهاتف، والانترنت، والزيادة الشعبية في استخدام الهواتف النقالة، وهو ما يساعد في فتح الباب أمام اليمن في التعاملات الرقمية والتي من ضمنها النقود الرقمية، والتجارة الإلكترونية، ويعود اهتمام المجتمع اليمني، بإدخال النقود الرقمية في التعاملات لعدة أسباب، من أهمها السرعة، والراحة، والتوفير في

الوقت والجهد، وكذا عدم ضياع وتلف العملة، كما هو حالياً في وضعنا الراهن، فهي تعد حلاً مثالياً في الوقت الراهن.

مشكلة البحث وأسئلته: على الرغم من انتشار الإنترنت وتبني الشركات والمواطنين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإجراء المعاملات التجارية إلا إنه ما زال هناك العديد من العقبات التي تظهر جلياً في التعامل مع النقود الرقمية، فعلى الرغم من قدرة أغلب البنوك التجارية اليمنية تبني مشروع النقود الرقمية إلا أن هناك مشاكل أخرى تواجهنا مثل الأمان والسرية والتشريعات التي تحفظ الحقوق. (جديلي، ٢٠١٩: ٩٤٦).

وتماشياً مع التوجهات العالمية، في التعامل مع النقود الرقمية، وعلى الرغم من الصعوبات، بدأت بعض البنوك التجارية اليمنية في تقديم خدمات النقود الإلكترونية، بشكل محدود، مثل الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت، وتطبيقات الهواتف المحمولة، بالإضافة إلى توفير بطاقات الائتمان والخصم (الكساف، ٢٠٢٣). ولذلك يجب دراسة معوقات تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية، وتحديد المشكلات التي تعوق تطبيقها بشكل كامل، بالإضافة إلى تحديد الحلول المناسبة، لتطوير هذه الخدمات، وزيادة استخدامها في البلاد. كما يجب تقييم تأثير تطبيق النقود الإلكترونية على الاقتصاد اليمني والمستخدمين، مثل تحسين وتسهيل الخدمات المالية الأساسية، وتقليل التكاليف المالية، والوقت المستغرق في إجراء المعاملات المالية (الكساف، ٢٠٢٣).

ونظراً لأهمية موضوع الدراسة، وتسارع التعامل بالعملات الرقمية، وانتشار التداول الرقمي من حولنا، ولمواجهة التوجهات العالمية في هذا المجال، تبدو الحاجة ماسة للباحث المستقصي القيام بدراسة علمية، متأنية لرصد الواقع، وتحديد المشكلة، من خلال تقييم حجم التداول الرقمي في اليمن ورصد أهم مشكلاته، لمعرفة ودراسة معوقات استخدام التداول الرقمي، ورصد وتحليل معوقات تداول النقود الإلكترونية في اليمن. وتقديم الحلول المناسبة.

ومن خلال ما سبق، يمكن الوصول إلى مشكلة البحث، حيث هناك حاجة ماسة للقيام بهذه الدراسة: (معوقات تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية).

٣-١ أسئلة البحث: مما سبق يمكننا وضع التساؤل الرئيس الآتي: ما معوقات تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية؟ ويتفرع منه التساؤلات الآتية:

١- ما المعوقات (التكنولوجية، المالية، البشرية، التشريعية) التي تعيق تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية؟

٢- هل توجد فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغيرات البحث المتمثلة ب (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل)؟

٤-١ أهداف البحث: يهدف البحث إلى التعرف على معوقات تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف على المعوقات (التكنولوجية، المالية، البشرية، التشريعية) التي تعيق تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية.

٢- تحديد ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) لمتوسط آراء أفراد العينة حول معوقات تداول النقود الإلكترونية تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل).

٥-١ أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من أهمية الموضوعات التي يتناولها، وفقاً للاعتبارات النظرية والعلمية الآتية:

١-٥-١ الأهمية النظرية:

- على المستوى النظري تناول البحث موضوعاً مهماً نحتاجه في واقعنا المعاصر، يتمثل بموضوع النقود الإلكترونية، وهو موضوع يلامس قطاع حيوي، هو البنوك التي تعد شريان الاقتصاد، ونظراً لأهمية موضوع البحث، وانتشار التعامل بالعملة الرقمية، وانتشار التداول الرقمي من حولنا عالمياً، ومسايرة التوجهات العالمية في هذا المجال، تبرز الأهمية لدراسة علمية، متأنية لرصد الواقع، التعرف على معوقات تطبيقها في البنوك اليمنية محل الدراسة، كأحد القطاعات الحيوية في اليمن.

١-٥-٢ الأهمية العملية: وعلى المستوى العلمي، فإن تحليل واقع البنوك اليمنية، فيما يتعلق بمعوقات تداول النقود الإلكترونية، وصولاً إلى تحديد أي المعوقات أكثر تأثيراً على جودة الخدمات المصرفية، ومن خلال تحديد طبيعة ونوع هذه المعوقات وتشخيصها وتحليلها، ومن خلال ما توصلت إليه نتائج البحث التي تتضمن حلولاً، مما قد تساعد صانعي السياسات ومتخذي القرار في البنوك اليمنية، لوضع السياسات أو تطويرها، بالإضافة إلى إيجاد الحلول لتلافي معوقات التداول، واتخاذ القرارات الخاصة بذلك، بهدف اتخاذ الإجراءات التي تؤدي إلى تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية بصورة جيدة.

١-٧ حدود البحث:

الحدود الموضوعية: تناول البحث معوقات تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية، من وجهة نظر العاملين فيها، ويمكن تحديدها بالمعوقات التالية: (المعوقات التكنولوجية، المعوقات المالية، المعوقات البشرية، المعوقات التشريعية).

الحدود المكانية: يقتصر البحث على المراكز الرئيسة للبنوك اليمنية العاملة في أمانة العاصمة صنعاء.

الحدود البشرية: يشمل البحث الموظفين العاملين في البنوك اليمنية. حيث تم تطبيق أداة البحث على عينة من الموظفين العاملين فيها.

الحدود الزمانية: تم تطبيق البحث الحالي خلال شهر أغسطس من العام (٢٠٢٥م).

١-٨ مصطلحات البحث:

المعوقات: هي العوامل التي تؤدي إلى الانحراف عن النموذج المثالي، ويحول دون تحقيق الأهداف التي يسعى إليها التنظيم المحلي. (خاطر، ٢٠٠٨: ٨٦).

النقود الإلكترونية: عملة افتراضية تعمل خارج نظام النقد الرسمي، فهي مثل رقمي للقيمة النقدية صادر عن البنك المركزي والمؤسسات الائتمانية، تستمد قيمتها من الثقة الكائنة في القبول الطوعي لها (Report, 2014).

البنوك: مؤسسة مرخصة تُنظّم من قبل الحكومة أو البنك المركزي في معظم البلدان؛ لتقديم خدمات مالية للشركات والمستهلكين، كإدارة الثروات، وصرف العملات، وغيرها، وتُعدّ البنوك جزءاً مهماً من اقتصاد الدولة، وخلال الفترة الأخيرة تطوّرت البنوك وتعدّدت أنواعها، حيث يتخصّص كلّ نوع منها في نوع معيّن من الأعمال (الفسيل، ٢٠٢٣).

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: مفهوم النقود لغة وإصطلاحاً:

مفهوم النقود لغة وإصطلاحاً: عرف (أبو العلاء، ٢٠٢٣، ٩) النقود لغة واصطلاحاً كما يأتي:

النقود لغة: " النقد والتنقاد تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها " (ابن منظور، مادة نقد).

النقود إصطلاحاً: النقود إصطلاحاً: النقود عند الفقهاء: يعرف الفقهاء النقود باعتبار الوظائف التي تقوم بها، فالنقود لدى الفقهاء هي: معيار لقيمة السلع ووسيط للتبادل وأداة للادخار، ووسيلة لأداء الديون.

ثانياً: تعريف النقود الإلكترونية:

لا يوجد تعريف موحد للنقود الإلكترونية إلا أن جميع التعاريف تجمع على أنها قيمة مخزنة في وسيلة إلكترونية وتستخدم كأداة دفع، وسنسرّد هنا أهم التعريفات الواردة عن بعض المؤسسات الإقليمية والدولية:

تعريف المفوضية الأوروبية: هي قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية، كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين، غير المؤسسة التي أصدرتها، ويتم وضعها في متناول المستخدمين، لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية، وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة (الفسيل وآخرون، ٢٠٢١).

تعريف البنك المركزي الأوروبي: هي مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة إلكترونية، مثل بطاقة بلاستيكية، قد تستخدم في السحب النقدي أو تسويه المدفوعات لوحدة اقتصادية أخرى، غير تلك التي أصدرت البطاقة، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الدفع وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما (الفسيل وآخرون، ٢٠٢١).

وعرف البنك المركزي الأوروبي النقود الإلكترونية بأنها " مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية، يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي، عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدماً (الشهري، ٢٠١٨، ١٦).

ثالثاً: مراحل تطور النقود وماهيتها وأهميتها:

مرت النقود بالعديد من مراحل التطور، وخضعت للعديد من التطورات والتغيرات حتى أصبحت بالشكل الظاهري المعروف في وقتنا الحالي، وفيما يلي نقدم عرضاً لأبرز وأهم مراحل تطور النقود، كما ذكرها الباحث (الفسيل وآخرون، ٢٠٢١) كالآتي:

١- النقود السلعية: وتمثل هذه النقود أول مرحلة من مراحل انتقال المجتمعات الإنسانية من اقتصاديات المقايضة المباشرة الى اقتصاديات التبادل، على أساس اعتماد سلعة معينة تتميز بمواصفات محددة، وتحظى بقبول عام من قبل جميع أطراف المبادلات.

٢- النقود المعدنية: انتشر استعمال المعدن كنقود، نظراً لتمييزها عن غيرها من السلع، وسهولة صياغتها فكانت النقود البرونزية والنحاسية التي شاع استعمالها في العصور القديمة، ومع اتساع نطاق حجم المبادلات التجارية، وتطور التبادل التجاري الخارجي، استخدم معدن الفضة في التداول ومن ثم استخدم الذهب.

٣- النقود الورقية (قابلة للتحويل): مع ظهور العصر التجاري واتساع حجم المبادلات التجارية المحلية والدولية كان التجار يحملون كميات كبيرة من النقود الذهبية والفضية، وهم يتنقلون بين البلاد لأداء معاملاتهم التجارية، ونظراً لخطورة ذلك، توصلوا الى طريقة جديدة لتسوية المبادلات الكبيرة، وذلك بإيداع ما لديهم من فضة أو ذهب لدى صاغة، في البداية، مقابل إعطائهم وصل استلام السند بالمبلغ المودع مضموناً بالكامل، من قبل الصاغة أو الصرافين، ويتم تداول هذا الوصل أو السند بين الأفراد عن طريق التظهير، الأمر الذي ساعد على استخدامها كنقود رمزية مدعمة بالذهب أو الفضة، ثم تولت الدولة نفسها الإشراف على إصدار هذه الأوراق القابلة للتحويل، حيث كان يمثلها غطاء كامل بمقدار قيمتها من المعدن

(الذهب) لأنها تصدر أساساً كي تعبر عن وجود رصيد ذهبي مقابلها، والذي تم إيداعه من قبل التجار وأصحاب الأوراق المتداولة ويمثل ١٠٠٪.

٤- النقود النائية: ومع تطور المبادلات التجارية ظهرت الحاجة الى مصارف، بالإضافة إلى قبولها الودائع ومنحها القروض، وتقوم أيضاً بأعمال الإقراض، ويعطي المصرف لأصحاب الودائع وثائق أو سندات، يتعهد فيها أن يدفع لحاملها كمّاً معيناً من النقود المعدنية- الذهب والفضة- ومع مرور الزمن أصبحت هذه السندات المصرفية تتداول من يد الى أخرى دون حاجة الى التظهير، لما تمتعت به من ثقة، وهكذا أخذت تحل السندات المصرفية كنقود سلعية في التداول محل النقود الذهبية والفضية.

رابعاً: أشكال النقود الإلكترونية: ذكر الباحث (سفيان، ٢٠٢٢، ص ٤) أن هناك العديد من أشكال النقود الإلكترونية هي كما يأتي:

١- البطاقات المصرفية: وتعد هذه البطاقات وسيلة لتخزين أو حفظ النقد، تمكن حاملها من الحصول على نقود، سلع، (خدمات أو أي شيء آخر له قيمة مالية).

٢- الشيك الإلكتروني: هو المكافئ الإلكتروني للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها، وهو عبارة عن رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك في وجود طرف ثالث هو البنك الذي يعمل عبر الإنترنت.

٣- المحفظة الإلكترونية: هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية ممغنطة مزودة بشريحة يمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي، أو تكون عبارة عن قرص مرن، ويمكن استخدام المحفظة الإلكترونية للدفع عبر الانترنت وفي الأسواق التقليدية (التي تستخدم أنظمة الدفع الإلكتروني).

٤- النقود الإلكترونية المبرمجة: أصبح من الممكن عن طريق استغلال برمجيات معينة من أشهرها برنامج (e-cash) استخدام النقود الإلكترونية لإتمام عمليات الشراء عبر الإنترنت كما أن هذه البرمجيات تتيح إرسال النقود الإلكترونية بالإرفاق مع رسالة بريد الكتروني، ولا بد من وجود ثلاث أطراف: الزبون، البائع والبنك الذي يعمل الكترونياً على الانترنت، إلى جانب ذلك لا

بد من أن يتوفر لدى كل طرف من هذه الأطراف برنامج النقود الإلكترونية نفسه ومنفذ إلى الإنترنت، وحساب بنكي لدى البنك المركزي.

خامساً: عناصر النقود الإلكترونية: حدد، (العجمي، ٢٠٢٣) عناصر النقود الإلكترونية بالآتي:

١- قيمه نقديه: أي أنها تشمل وحدات نقديه لها قيمة مالية مثل مائة جنيه أو خمسون جنيهاً ويتربط على هذا أنه لا يعتبر بطاقات الاتصال التليفوني من قبيل النقود الإلكترونية، حيث أن القيمة المخزونة على الأولى عبارة عن وحدات اتصال تليفونية وليست قيمة نقدية قادرة على شراء السلع والخدمات، وكذلك الأمر بالنسبة للبطاقات الغذائية (الكوبونات) والتي من المتصور تخزينها إلكترونياً على بطاقات فهي لاتعد نقوداً إلكترونياً لأن القيمة المسجلة عليها ليست قيمة نقدية، بل هي قيمه عينية تعطي حاملها الحق في شراء وجبة غذائية أو أكثر، وفقاً للقيمة المخزونة على البطاقة.

٢- مخزنة على وسيله إلكترونية: وتعد هذه الصفة عنصراً مهماً في تعريف النقود الإلكترونية، حيث يتم شحن القيمة النقدية بطريقه إلكترونية على بطاقة بلاستيكية، أو على القرص الصلب للكمبيوتر الشخصي للمستخدم.

٣- غير مرتبطة بحساب بنكي: وتتنضح اهمية هذا العنصر في تميزه للنقود الالكترونية عن وسائل الدفع الالكترونية Electronic Means payment، فهذه الأخيرة عبارة عن بطاقات إلكترونية مرتبطة بحسابات بنكية للعملاء حاملي هذه البطاقات تمكنهم من القيام بدفع أثمان السلع والخدمات التي يشترونها مقابل عموله يتم دفعها للبنك مقدم هذه الخدمة، ومن أمثله وسائل الدفع الالكترونية بطاقات الخصم Debit Cards وهي عبارة عن بطاقات يقتصر استخدامها خصماً على الحسابات دائنة للعملاء يتم بموجبها تحويل قيمة نقدية من حساب الى حساب آخر.

٤- تحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها: ويعني هذا العنصر ضرورة أن تحظى النقود الإلكترونية بقبول واسع من الأشخاص والمؤسسات غير تلك التي قامت بإصدارها فيتعين ألا يقتصر استعمال النقود الإلكترونية على مجموعه معينه من الأفراد أو لمدته محدده من الزمن أو

في نطاق إقليمي محدد في النقود، ولكي تصبح نقودا يتعين أن تحوز ثقة الأفراد وتحظى بقبولهم باعتبارها أداة صالحة للدفع ووسيطاً للتبادل.

٥- وسيله للدفع لتحقيق اغراض مختلفة: يجب أن تكون هذه النقود صالحة للوفاء بالتزامات، كشراء السلع والخدمات أو دفع للضرائب... الخ. أما إذا اقتصرَت وظيفة الدفع على تحقيق غرض واحد فقط، كشراء نوع معين من السلع دون غيره أو للاتصال التلفوني، ففي هذه الحالة لا يمكن وصفها بالنقود الإلكترونية، بل يطلق عليها البطاقات الإلكترونية ذات الغرض الواحد.

خامساً: خصائص النقود الإلكترونية: تعد النقود الإلكترونية نمطا حديثا من أنماط النقود الإلكترونية الأخرى، لما تتمتع به من خصائص تجعلها تختلف عن غيرها من النقود، ولغرض الإحاطة بالموضوع سوف نتناول خصائصها بالنقاط الآتية كما ذكرها (حاتم، ٢٠٢٣م).

١- ارتباطها بالشبكة الإلكترونية: أي لا يمكن استخدامها إلا بوجود شبكه إلكترونية عامة أو خاصة يرتبط بها جهاز حاسوب وتعرض على حواسيب الراغبين بالتعامل بها من المستثمرين والتجار وسماسرة الأسهم والمضاربين والمحللين وصناع السياسة النقدية والاقتصادية في الدول، الذين يتبادلون هذه النقود عبر شاشات حواسيبهم.

٢- ذات طابع دولي: كون الشبكات الالكترونية لا تتقيد بالحدود الجغرافية للدول ولا تخضع لها، بل يمتد ليشمل كل دول العالم، وأين ما وجدت هذه الشبكة، وأن استعمال النقود الإلكترونية يسهل إنجاز العمليات التجارية عبر الأنترنت بشكل عام من خلال تخطي مشاكل المكان، والتحويل بين أنواع النقود (أبو زهرة علاء ٢٠١٩).

٣- انعدام المعاصرة الزمانية: تمتاز النقود الإلكترونية بإمكانية التعامل بها في الأوقات والظروف كافة، أي عدم التواجد والمعاصرة الزمانية في مكان محدد أثناء استعمالها، إذ لا يشترط تواجد الطرفين: الدافع والمدفوع له، في مكان وزمان واحد، وبالإمكان إنجاز العملية من خلال طرف واحد، وفي أي وقت، دون التقيد بأوقات الدوام الرسمي للمصارف، وجاءت هذه الخاصية

لتتناسب مع طبيعة التعامل التجاري التي تتطلب استمرار المبادلات التجارية، في كل الأوقات، مما ينعكس إيجاباً على تطوير التجارة (خاطر محمد مصطفى ٢٠٠٨)

٤- معرضة للأخطار: تكون النقود الإلكترونية عرضة للأخطار، بسبب وقوع الأخطاء البشرية والفنية التكنولوجية والسرقة الإلكترونية.

٥- وجود نظام مصرفي خاص: إذ أنها تصدر عن طريق شركات ائتمانية خاصة، وآلية استخدام النقود الإلكترونية تستلزم وجود نظام مصرفي خاص ومعد لغرض التعامل بهذا النوع من النقود، سواء أكانت المصارف تقليدية أم افتراضية وغير مرتبطة بحساب مصرفي، ولا يتم الاحتفاظ بالأرصدة لها في الحسابات المالية لدى المصارف، لغرض تنظيم آليته التعامل واتخاذ إجراءات الحماية والسرية كون الأرقام المتسلسلة التي ترمز إلى القيمة النقدية تستخدم مرة واحدة الذي يجب على المصرف تغييرها عند انتقالها من شخص لآخر ولغرض تمييز النقود عن وسائل الدفع الإلكترونية الأخرى المرتبطة بالحسابات المصرفية للعملاء، حاملي هذه البطاقات، والتي تمكنهم القيام بضبط أثمان السلع والخدمات التي يتعاملون بها مقابل عمولة معينة للمصرف.

٦- عدم وجود خزائن: النقود الإلكترونية لا تحتاج إلى خزائن لحفظها ولا تأخذ حيزاً لحفظها، وليس لها وجوداً مادياً ملموساً.

٧- غير متجانسة: النقود الإلكترونية غير متجانسة إذ يقوم كل مصدر لها بإصدار نقود إلكترونية مختلفة من ناحية القيمة التي تلائم السلع المراد شرائها ويتم شحن القيمة النقدية بطريقه إلكترونية على بطاقات بلاستيكية أو على القرص الصلب للحاسب الآلي الشخصي للمستهلك.

٨- سهولة الإجراءات: تمتاز النقود الإلكترونية بسهولة الإجراءات وطريقاً سهلاً للمعاملات التجارية ووحدة ممتازة لقياس القيم، مع إمكانية نقله بسهولة وتكلفة قليلة، وإمكانية عده تلقائياً ولا يصدأ أو يتلف. (أبو زهرة علاء ٢٠١٩)

سادساً: مميزات النقود الإلكترونية:

لقد أورد (الفسيل وآخرون، ٢٠٢١م) بعض مزايا النقود الإلكترونية: ولعل أهمها الآتي:

١- كلفة تداولها زهيدة: حيث تشير بعض الدراسات إلى أن تكلفة وسائل الدفع الإلكترونية قد تصل إلى 2% من تكلفة وسائل الدفع التقليدي فضلاً عن سهولة تداولها نتيجة لعدم الحاجة لفتح فروع والتعاقد مع موظفين وغيرها من التكاليف التشغيلية، حيث يتم تقديم خدمات النقود الإلكترونية باستخدام الوسائل التقنية عبر الهاتف المحمول وأجهزة الكمبيوتر كما يتم استخدام الوكلاء من المتاجر ومقدمي الخدمات المالية الموجودين فعلياً لتقديم خدمات النقود الإلكترونية.

٢- تقديم خدمات النقود الإلكترونية عبر الشبكة الإلكترونية: بطبيعة الحال لا تخضع النقود الإلكترونية لحدود الزمان والمكان، حيث يمكن تحويل النقود الإلكترونية، من أي مكان وفي أي وقت كان، وذلك لاعتمادها على الإنترنت أو على الشبكات الأخرى.

توفير المبالغ التي تستخدم في عد وتخزين ونقل النقود الورقية، وهي مبالغ كبيرة يمكن أن تستخدم في تنفيذ مشاريع تنموية.

٣- بسيطة وسهلة الاستخدام: تسهل النقود الإلكترونية التعاملات البنكية إلى حد كبير، فهي تغني عن ملء الاستمارات وإجراء الاستعلامات البنكية، عبر الهاتف، فالعملية تتم بالكامل أوتوماتيكياً، وبمنتهى البساطة، فالمشتري يستطيع سداد قيمة المشتريات بمجرد إصدار أمر إلى حسابه الآلي، أو جهاز الهاتف المحمول.

سرعة عمليات الدفع بها على العكس مما لو كانت تتم بالطرق التقليدية.

كما ذكر (إبراهيم، ١٧، ٢٠١٨-١٨) مجموعة من المميزات للنقود الإلكترونية نذكر منها ما يأتي:

١- سرعة الإنجاز فقد يقوم المتداول بتبادل المبالغ الكبيرة جداً بكل سهولة وير، ولا يحتاج إلى محاسبين أو دفاتر أو حمل أو نقل مادي، كما لا يحتاج إلى وسطاء بين البائع والمشتري حيث يتم مباشرة نقل المبلغ من محفظة المشتري إلى محفظة البائع.

٢- سهولة الإحصاء؛ لأن جهاز الحاسوب يقوم بالجمع والخصم من محفظة المشتري والتحويل إلى محفظة البائع بصورة مباشرة وسريعة، ولا يحتاج إلا إلى إدخال كلمة المرور، وإصدار أمر بالتعامل.

٣- سهولة الحفظ وعدم القابلية للتلف أو الإتلاف؛ حيث يتم حفظها عن طريق شبكة الإنترنت، ولا يحتاج من يحفظها إلا إلى تقنية معينة ومعرفة بآليات وبرامج الحفظ، ولا يحتاج حفظها إلى حراسة أو مراقبة.

٤- عدم التكلفة، لأنها عملة افتراضية وغير ملموسة، فلن تكون لها كلفة طباعة، أو إصدار، أو نقل، كما هي النقود الورقية أو المعدنية.

٥- السرية فلها خصوصيتها ولا يمكن لأحد أن يطلع عليها، وهي خارج سيطرة السلطة النقدية وأدوات الرقابة المصرفية.

٦- العالمية؛ فليس لها وطن أو هوية معينة، فلا تحددها حدود، بل يمكن التعامل بها في أي مكان من العالم.

٧- لا تحتاج إلى تصاريح ولا تتحكم فيها البنوك المركزية ولا تخضع لتعليماتها، فيمكن لأي شخص استخدام العملات الرقمية لأنها مجرد برنامج يمكن للجميع تحميله مجاناً، وبعد تثبيته يمكنه الحصول على العملات، لا أحد يمكن أن يمنعه، فلا يوجد حارس بوابة وهذه ميزة تعطي حرية للتعامل، لكنها قد تكون عيباً من العيوب أيضاً.

سابعاً: عيوب النقود الإلكترونية: يوجد العديد من مخاطر النقود الإلكترونية وعيوبها التي يجب معرفتها لتجنب الوقوع بها، وفيما يلي أبرز هذه العيوب (أبو عافية، ٢٠١٤).

١- الخروقات الأمنية: لا بد من توثيق الحساب المالي، واستخدام أساليب الحماية المتطورة؛ لأن أي أمر متعلق بالإنترنت يبقى عرضة للاختراقات الأمنية، التي قد تنتهي بتسريب المعلومات الشخصية الحساسة، أو التعرض لسرقة الحساب المالي.

٢- معرضة للأخطار: تكون النقود الإلكترونية عرضة للأخطار، بسبب وقوع الأخطاء البشرية والفنية التكنولوجية والسرقة الإلكترونية.

٣- الاحتيال: عمليات الاحتيال عبر الإنترنت من الأمور الواردة التي قد يتعرض لها الأشخاص المستخدمين للنقود الإلكترونية، فلا بد من الحذر من أي مواقع إلكترونية غير معروفة المصدر.

٤- ضرورة وجود بنية تحتية: إن عملية التجارة الإلكترونية والتعامل مع الأموال الإلكترونية تتطلب وجود بنية تحتية بسيطة، لكنها غير متوفرة دائماً، كوجود حاسوب آلي، أو هاتف محمول ذكي، متصل بالإنترنت قوي.

كما ذكر الباحث (سعيد، ٢٠٢٣، ٨-٩) مجموعة من السلبيات التي توجه استخدام النقود الإلكترونية في البنوك هي كما يأتي:

١- القصور التشريعي والتنظيمي للنقود الإلكترونية: إذ يثير التعامل بالنقود الإلكترونية المخاوف لدى أطراف التعامل، من خلال مدى إمكانية تحديد الاختصاص القضائي، الذين يلجؤون إليه في المنازعات التي تثور بينهم، وكيفية تسويتها في حال غياب النصوص القانونية، وقصور النظم القانونية القادرة على حل مشاكل الدفع والوفاء بالالتزامات، وتحديات المسؤولية الناشئة عن إخلال أحد الأطراف بالالتزامات الواقعة على عاتقه.

٢- يتطلب تهيئة مصارف متخصصة: يتطلب التعامل بالنقود الإلكترونية تهيئة مصارف متخصصة ومتطورة من الناحية الفنية، وأن تحظى بتنظيم قانون مواكب للتطورات التكنولوجية المتسارعة، لكي تكون قادرة على تحقيق رغبات العملاء، وإن أغلب الدول تفتقر إلى هذا النوع من المصارف وخصوصاً الدول النامية.

٣- الآثار السلبية الناتجة عن التهرب الضريبي: يرافق التعامل بالنقود الإلكترونية تزايد جرائم التهرب الضريبي، إذ يصعب على الجهات الرسمية المكلفة بتحصيل الرسوم والضرائب القيام بفرض الضريبة على الصفقات التي يتم الوفاء بها، عن طريق استخدام النقود الإلكترونية، كونها تتم بخفية، وغير منظورة؛ مما ينعكس سلباً ويؤثر على إيراد مهم من موارد الدولة المالية، وخاصة في الدول النامية.

٤- الآثار السلبية الفنية والبشرية : المتمثلة بتعطيل الأنترنت وأجهزة الكمبيوتر والأنظمة الإلكترونية التي تحفظ وتشغل وتحول النقود الإلكترونية، سواء أكانت هذه الأعطال بشكل تلقائي في أم بأفعال تخريبية إجرامية، كإرسال الفيروسات التخريبية.

٥- اتساع الجرائم الإلكترونية: والتي تتمثل في انتهاك القوانين والقواعد والضوابط المقررة في استخدام النقود الإلكترونية في الأنشطة الإجرامية المتعلقة بتمويل المنظمات الإرهابية، أو جرائم غسل الأموال، أو تزييف العملة وتكديس مليارات الدولارات من تجارة المخدرات غير المشروعة.

٦- السرقة والاحتيال : من خلال قيام القراصنة بسرقة النقود الإلكترونية الموجودة في الحواسيب الشخصية للتجار أو غيرهم، عبر الدخول غير المشروع إليها وحل الرموز الخاصة بها وفك التشفير، ونقل البيانات ومحتويات الحاسوب والرسائل الموجودة بها فتصبح قراءتها سهلة، من خلال الاستعانة بخبرات فنيين قادرين على هذا الدخول، وتُعد الأنظمة الإلكترونية المشفرة خط الدفاع الأول للنقود الإلكترونية، وهي من الإجراءات المهمة التي يتبعها المتعاملون بالنقود الإلكترونية.

٧- تحديات إدارية ورقابية: تتمثل في تحديد الجهات التي يسمح لها إصدار النقود الإلكترونية، سواء أكانت التابعة للقطاع العام أم الخاص، ومدى انتهاكها لامتياز البنوك المركزية في إصدار العملة، وفقاً لقانون الصرف، وسُبل تحديد الجهة الرقابية التي تحدد مدى صحة وكفاءة أنظمة النقود الإلكترونية، وتحديات تتمثل في تحديد نجاح أو فشل بعض الأنظمة المعتمدة للتحقق من هذه النقود.

٨- آثار التشغيل السلبية: المتمثلة بالتطور التكنولوجي المستمر المتعلق بهذا المضمار؛ مما يسبب إرباكاً في العمل، لعدم قدرة الموظفين على مواكبة التغييرات التكنولوجية المتسارعة، أو اختيار المصارف لنظام إصدار نقدي قديم، أو غير جيد التصميم، أو معيب عند التطبيق، أو سوء أداء الشبكات الإلكترونية، بما لا يتلاءم والتطورات التكنولوجية.

٩- تحديات مصرفية ومالية: تتمثل في مشكلة معيار تقييم العملة المحلية بالأجنبية، من حيث التعامل والصرف، أو آليات تنظيم الإصدار، وعدم تحديد المعايير الموضوعية للسوق.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة والتعليق عليها:

دراسة (نعمان، ٢٠١١م) هدفت التعرف على دور النقود الإلكترونية، كوسيلة للدفع في التجارة الإلكترونية. وأظهرت نتائج الدراسة أن فكرة النقود الإلكترونية تعتمد على تكنولوجيا البطاقات الذكية، ومن المتوقع أن تكون وسيلة مهمة للدفع عبر الإنترنت، خاصة بعد زيادة حجم التجارة الإلكترونية.

دراسة أجراها (أبو زهرة، مظفر، ٢٠١٩م)، هدفت التركيز على تقييم تطبيق تقنية النقود الإلكترونية (بيتكوين)، كعملة حكومية لتحسين أداء المؤسسات الحكومية ورقمتها. وتهدف الدراسة أيضاً إلى فحص إمكانية استخدام تقنية "البيتكوين" في تطوير آلية إلكترونية جديدة، لسداد القروض الجامعية للطلبة المقترضين من صندوق الإقراض الفلسطيني، وإيجاد آلية بديلة لتحسين كفاءة أداء الصندوق. وأظهرت نتائج البحث قبول الفرضية البديلة بشأن توظيف تقنية "البيتكوين" في تحسين آلية عمل نظام الإقراض الفلسطيني. وقد تم استخدام استبانة إلكترونية ومقابلة مهيكلية كأداتين لجمع المعلومات وتحليلها.

دراسة (الياسين، ٢٠٢١م)، هدفت إلى التعرف على العملات الرقمية "الكوينزات" حقيقتها، أحكامها، أثارها الاقتصادية، وهدفت هذه الدراسة إلى إغناء المكتبة الإسلامية، ببحث متخصص، عن موضوع العملات الرقمية، لأهميته في المعاملات المعاصرة، والكشف عن حقيقة "الكوينزات" وتصنيفها، وتكييفها الفقهي، والكشف عن أحكامها كسباً ومعاوضة.

دراسة الآثار الاقتصادية الذي يخلفه التكسب من الكوينزات على الشمال المحرر واعتمد البحث على المناهج الآتية: المنهج الوصفي: عن طريق دراسة ظاهرة "الكوينزات" وجمع المعلومات والحقائق، ومقارنتها، وتحليلها، وتفسيرها، وتقسيمها، وبيان خصائصها، المنهج الاستقرائي: عن طريق تتبع واستقراء أقوال العلماء من مضاميتها، مستعيناً بالملاحظة والتجربة للوصول إلى حكم عام للمسألة.

دراسة (محمود، ٢٠٢٢م)، وهدفت إلى التعرف على العملات الرقمية وأثرها على النظام الاقتصادي، وهدفت الدراسة إلى التعرف على العملات الرقمية، وأنواعها، وخصائصها، وأسباب ظهورها، كما بينت الآثار الاقتصادية لهذه العملات والحكم الشرعي لإصدار تلك العملات، وكانت أهم نتائج البحث وجود مصطلحات كثيرة متداولة للتعبير عن العملات الافتراضية، ومنها العملات الإلكترونية، والعملات المشفرة، والرقمية، وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي لمعرفة الآثار الاقتصادية لتلك الظاهرة.

دراسة (أبو العلاء، ٢٠٢٣م)، وهدفت إلى التعرف على قدرة العملات الرقمية على القيام بوظائف النقود في الفقه الإسلامي، تهدف إلى معرفة قدرة العملات الرقمية على القيام بوظائف النقود، والوقوف على المخاطر، والتعامل بهذه العملات في الواقع، وإيجاد حلول عملية في نظام النقدي تكون بديلة عن التعامل بهذه العملات، ومن أهم النتائج أن العملات الرقمية لا تستطيع القيام بالوظائف الأساسية للنقود، كونها مقياس للقيمة وأداة للادخار ووسيلة المدفوعات الآجلة، ويتبع هذا البحث المنهج الاستقرائي في تصوير ماهية العملات الرقمية وخصائصها، ووظائف النقود وأهميتها، وقد تبع البحث المنهج التحليلي في التكيف الفقهي للعملات الرقمية، وتحليل مدى قدرة العملات الرقمية على القيام بوظائف النقود، وكذلك يتبع المنهج المقارن في مفهوم النقود، ومفهوم السلعة بين الفقهاء والاقتصاديين.

دراسة (عادل، ٢٠٢٣م)، وهدفت إلى التعرف على النقود الإلكترونية والنقود الافتراضية، نشأتها، مفهومها، وأثرها الاقتصادية، وأهم وسائل الدفع إلكتروني، وهي النقود الإلكترونية والنقود الافتراضية، وهدفت الدراسة إلى إبراز حقيقة النقود الإلكترونية والتعرف على حقيقة النقود الإلكترونية والنقود الافتراضية، من خلال تقديم أهم خصائصهما ومدى إمكانية نجاحهما مستقبلاً، كوسيلة لتسوية مختلف المعاملات التجارية، خصوصاً الدولية منها، مع تقديم الآثار الاقتصادية الناشئة عن انتشارها واستخدامها كوسيلة للدفع، وأهم نتائج البحث هي سيطرة البنوك المركزية على إصدار النقود، تعرف العملة الافتراضية بأنها عملة رقمية مجهولة المنشأ، الطبيعة الاقتصادية للنقود الافتراضية لا تتيح إمكانية توليد النقود.

اتفق البحث الحالي مع أغلب الدراسات السابقة، من حيث منهج الدراسة، وهو المنهج الوصفي المسحي، والاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، ومن حيث موضوع النقود الإلكترونية. أما أوجه الاختلاف: فقد اختلف البحث الحالي مع الدراسات السابقة من حيث الهدف، فقد سعى البحث الحالي إلى التعرف معوقات استخدام النقود الإلكترونية في البنوك التجارية اليمنية من وجهة نظر الموظفين. وقد استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة البحث وتساؤلاته وبناء الإطار النظري والمنهجي، بالإضافة إلى تطوير أداة البحث. إجراءات البحث: يتناول هذا الفصل منهج البحث والإجراءات المستخدمة، والتي تتضمن وصف مجتمع البحث، وتحديد العينة وخطوات اختيارها، وإعداد أداة البحث، والإجراءات المستخدمة في التحقق من صدقها وثباتها، ويوضح إجراءات تطبيق أداة البحث، والمعالجة الإحصائية التي تم إتباعها في تحليل البيانات، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات: منهجية البحث وإجراءاته:

١- منهجية البحث: في ضوء طبيعة البحث وأهدافه، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي المسحي، لمعرفة رؤية العاملين في البنوك اليمنية بأمانة العاصمة حول معوقات تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية بأمانة العاصمة، من وجهة نظر العاملين فيها. وهي من الدراسات الوصفية التي تبحث عن أوصاف دقيقة للظاهرة، بواسطة الإجابة عن عدد من الأسئلة التي تدور حول الوضع الحالي للظاهرة موضوع البحث.

٢- مجتمع البحث وعينته: جميع العاملين ممن هم بدرجة (مدير عام- مدير إدارة - رئيس قسم- مختص)، موزعين في (٥) بنوك، وهي (بنك التسليف الزراعي، بنك اليمن والبحرين، البنك التجاري، بنك التضامن، بنك التكريبي)، والبالغ عددها (١٤٥) فرداً، وزعت عليهم الإستبانات من قبل الباحث، أعيد منها ما مجموعه (١١٥) استبانة، وكان الفاقد (٣٠) استبانة، وكانت الإستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (٩٦) استبانة، وهي عبارة عن عينة البحث، أي بنسبة (٦٦%) من مجتمع البحث، وكان الفاقد من هذه الإستبانات هي (٩) استبانات، والجدول التالي يوضح الخصائص الديموغرافية لعينة البحث:

ثالثاً: توصيف مجتمع البحث:

يمكن توصيف مجتمع البحث وفق متغيرات البحث، كما في الجدول (١):

جدول (١) خصائص عينة البحث الديموغرافية.

م	المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية	
1	الجنس	ذكر	71	74%	
		انثى	25	26%	
	المجموع			96	100%
2	العمر	أقل من 30 سنة	28	29.2%.	
		من 30 سنة الى أقل من سنة45	49	51 %	
		سنة فأكثر 45	19	19.8%	
	المجموع			96	100%
3	المؤهل العلمي	دبلوم عالي فأقل	15	15.6 %	
		بكالوريوس	73	76%	
		ماجستير فأعلى	8	8.4%	
	المجموع			96	100%
4	التخصص العلمي	حاسوب	12	40%	
		ادارة	18	60%	
	المجموع			30%	100%
5	سنوات الخبرة في العمل	أقل من 5 سنوات	20	20.8٪	
		من 5 -9 سنوات	23	24%	
		من 10 سنوات- 14 سنة	25	26%	
		سنة فأكثر 15	28	29.2٪	
	المجموع			96	100%

رابعاً: أداة البحث وخطوات بنائه : اعتمد هذه البحث على الإستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية، حيث تم تصميم الإستبانة، من خلال وضع أربعة معوقات (أبعاد) تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية، وتحت كل معوق مجموعة من الفقرات، وبلغ عددها أربعة أبعاد، موزعة على النحو الآتي:

البعد الأول: (معوقات بشرية)، وبلغ عدد فقراته (٦) فقرات.

البعد الثاني: (المعوقات المالية)، وبلغ عدد فقراته (٥) فقرات.

البعد الثالث: (معوقات تكنولوجية)، وبلغ عدد فقراته (٥) فقرات.

البعد الرابع: (معوقات تشريعية)، وبلغ عدد فقراته (٦) فقرات .

وللتأكد من صدق أداة البحث (الإستبانة)، فقد تم عرضها على مجموعة من المحكمين المختصين في مجال إدارة ومناهج البحث والإحصاء والتسويق والمصارف، بهدف تقييمها، والذين قدموا بعض الملاحظات عليها، وكذلك تم اختبار الصدق التكويني لفقرات الإستبانة باستخدام معامل ارتباط بيرسون، وقد تبين أن جميع الفقرات دالة إحصائياً، مما يدل على قوة كل فقرة من فقرات الإستبانة في بناء الدرجة الكلية للمقياس، أي أن هذه الطريقة تقيس مدى تماسك العبارات بالمقياس، بحيث تعد درجة المقياس هي محك للصدق مع كل بعد من الأبعاد.

الجدول (٢) معاملات ارتباط بيرسون بين متوسطات أبعاد (معوقات) والمتوسط الكلي للأداة

الرقم	المجالات	معامل الارتباط
1	المعوقات البشرية	٠,٨٩**
2	المعوقات المالية	٠,٨٤٥**
٣	المعوقات التكنولوجية	٠,٨٢١**
٤	المعوقات التشريعية	٠,٨٥٦**

(**) معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى (01 ≤ P).

يتضح من الجدول السابق أن معامل الارتباط بين (أبعاد) معوقات الاستبانة والدرجة الكلية للأداة دال إحصائياً، عند مستوى الدلالة (٠,٠١)، حيث بلغ أعلى قيمة (٠,٨٦٥)، وبلغ أدنى

قيمة (٠,٥٦٧)، وهذا المعامل المرتفع يدل على وجود علاقة بين أبعاد (معوقات) الاستبانة والدرجة الكلية للأداة، ويؤكد وجود صدق اتساق بنائي للاستبانة.

سابعاً: ثبات الأداة: وللتأكد من ثبات أداة البحث، تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ للثبات للعيينة النهائية، وقد بلغ معامل كرونباخ ألفا للثبات لأداة البحث بشكل عام (٨٧,٥%)، وكون القيمة تزيد عن (٨٠%)، فإن ذلك يدل على قوة ثبات فقرات الإستبانة وأن المقياس صالح لقياس ما وضع من أجله، كما هو موضح في الجدول (٣).

جدول (٣) نتائج اختبار (ألفا كرونباخ) لقياس ثبات الأداة

م	المجالات	عدد الفقرات	قيمة معامل الثبات
1	المعوقات البشرية للنقود الإلكترونية	٦	0.83%
٢	المعوقات المادية للنقود الإلكترونية	٥	0.٨٧%
3	المعوقات التكنولوجية للنقود الإلكترونية	٥	0.٧٦%
٤	المعوقات التشريعية للنقود الإلكترونية	٦	0.92%
	الثبات الكلي للأداة	2٢	0.94%

يتضح من الجدول (٣) أن معامل الثبات العام للإستبانة عالٍ جداً؛ حيث بلغ (٠,٩٤)، وبلغ معامل الثبات لبعد المعوقات البشرية (٠,٨٣)، وبلغ معامل الثبات لبعد (معوقات) المادية (0.87)، وبلغ معامل الثبات لبعد التكنولوجيا (76%)، وبلغ معامل الثبات لبعد (معوقات) التشريعية (٩٢%). وهذا يدل على أن الاستبانة، بجميع أبعادها، تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وبالتالي يمكن الاعتماد على النتائج والوثوق بها.

إجراءات تطبيق البحث: تم توزيع الإستبيان عدد (١٤٥) استبانة، في بداية شهر فبراير (٢٠٢٥) وتم استرجاعها في الأسبوع الأول، بنفس الشهر وفي نفس العام، حيث تم استرجاع (١١٥) استبانة، والفاقد (١٤) استبانة.

الأساليب والمعالجات الإحصائية:

لتحقيق أهداف البحث وتحليل البيانات التي تم جمعها، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS)، وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها:

معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الاتساق الداخلي لبنود الاستبانة.

معامل ارتباط ألفا كرونباخ لحساب ثبات محاور الاستبانة.

التكرارات المتوسط الحسابي والنسب المئوية لوصف أفراد عينة البحث.

اختبار (T-Test): لمعرفة دلالة الفروق الإحصائية بين استجابة أفراد عينة البحث، وذلك لمعرفة دلالة الفروق لمتغيرات البحث وهي (الجنس، سنوات الخبرة، العمر، المؤهل العلمي).

اختبار (A Anova)، تحليل التباين الأحادي: لمعرفة دلالة الفروق الإحصائية بين استجابة أفراد عينة البحث للمتغير (سنوات الخبرة).

جدول (٤) توزيع درجات استجابات مجتمع البحث نحو معوقات النقود الإلكترونية

قيمة البديل	الحدود الحقيقية للمتوسط الحسابي		مستوى درجة الموافقة	التقدير اللفظي
	الحد الأدنى	الحد الأعلى		
١	١	١,٨٠	ضعيفة جدا	موافق بشدة
٢	١,٨١	٢,٦٠	ضعيفة	موافق
٣	٢,٦١	٣,٤٠	متوسطة	موافق الى حد ما
٤	٣,٤١	٤,٢٠	عالية	غير موافق
٥	٤,٢١	٥	عالية جدا	غير موافق بشدة

نتائج البحث وتفسيرها ومناقشتها: تم عرض النتائج وفقا لأسئلة البحث على النحو الآتي:

أولاً: عرض النتائج على مستوى الأداء ككل:

وللإجابة عن السؤال الأول الذي نصه: ما المعوقات (البشرية – والمالية – والتكنولوجية – التشريعية) لتداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية من وجهة نظر العاملين فيها ؟ قام الباحث باستخراج النتائج، أولاً: على مستوى الأداء ككل. وثانياً: على مستوى كل (بعد) معوق،

وفيما يلي توضيح ذلك: بحساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات كل أبعاد الإستبانة، وترتيبها تنازلياً حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والوزن النسبي، والرتبة والاتجاه السائد ويتضح من خلال العرض لنتائج البحث أن الأداة الكلية قد حظيت بموافقة مجتمع البحث بدرجة عالية، حيث بلغ متوسط الموافقة في الفقرات المدرجة على مستوى الأداة ككل (٣,٨٦)، وهو يقابل بالموافقة بدرجة عالية. وتتكون الأداة من (٢٢) فقرة.

وقد تم تقسيم أداة البحث الكلية الى أربعة معوقات، حصلت جميعها على موافقة مجتمع البحث بدرجة عالية.

جدول (٥) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاستجابات العينة حول معوقات استخدام النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية

م	الأبعاد (المعوقات)	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الدرجة	الاتجاه السائد
1	المعوقات التكنولوجية	4	3.79	.686	75.8%	عالية	موافق
2	المعوقات المالية	2	3.91	.707	78.2%	عالية	موافق
3	المعوقات البشرية	1	3.93	.713	78.6%	عالية	موافق
4	المعوقات التشريعية	3	3.81	.827	76.2%	عالية	موافق
	المتوسط الكلي حول معوقات تداول النقود الإلكترونية		3.86	.648	77.2%	عالية	موافق

ثانياً: عرض نتائج البحث على مستوى الأبعاد (المعوقات):

ويتضح من الجدول (٥) أن الأداة الكلية قد حظيت باستجابة وموافقة مجتمع البحث، بدرجة (عالية)، حيث بلغ متوسط استجابات مجتمع البحث في الفقرات المدرجة على مستوى الأداة ككل (٣,٨٦)، وبانحراف معياري (.648) وبوزن نسبي (77.2%) وهو يقابل درجة موافقة (عالية)، وتكونت الأداة من (٤) معوقات. تم ترتيبها تنازلياً بحسب المتوسط والانحراف المعياري، على النحو الآتي: حصل المعوق الأول، والمتعلق ببعد (المعوقات البشرية) على المرتبة الأولى،

بمتوسط (٣,٩٣)، وحصل المعوق الثاني (المعوقات المالية) على الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (٣,٩١)، وحصل المعوق الثالث (المعوقات التشريعية) على الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (٣,٨١)، وقد حصل المعوق الرابع (المعوقات التكنولوجية) على الترتيب الرابع بمتوسط حسابي (٣,٧٩)، وقد حظيت جميع الأبعاد (المعوقات) وعددها (٤) على موافقة مجتمع البحث، وبدرجة (عالية).

ومما سبق يتضح أن جميع قيم الانحراف المعياري أصغر من (١)، مما يشير إلى أن هناك اتفاقاً بين أفراد العينة حول معوقات تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية. النتائج المتعلقة بالتساؤل الفرعي الأول والذي ينص على (ما المعوقات التكنولوجية التي تحد من تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية؟) وللإجابة عن التساؤل: تم التحقق من المعوقات التكنولوجية التي تحد من تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية من وجهة نظر العاملين فيها. من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والرتبة والاتجاه السائد. جدول (٦) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاستجابات العينة المعوقات التكنولوجية التي تحد من تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية.

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة التوافر	الاتجاه السائد
1	سرعة الإنترنت في اليمن لا يلي احتياجات تطبيق النقود الإلكترونية	3.89	.983	77.8	2	عالية	موافق
2	شبكة الإنترنت لا تغطي جميع المناطق اليمنية (الريف والحضر)	4.11	.793	82.2	1	عالية	موافق
3	توجد صعوبة لدى البنك في توفير التجهيزات المناسبة للاستخدام النقود الإلكترونية	3.55	.950	71	5	عالية	موافق

م	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة التوافر	الاتجاه السائد
4	هناك صعوبة في الحصول على التجهيزات الأساسية لتشغيل مشروع النقود الإلكترونية من الأسواق المحلية.	3.66	.961	73.2	4	عالية	موافق
5	هناك قصور في توافر التيار الكهربائي كخدمة على مدار 24 ساعة توفرها الدولة	3.72	1.112	74.4	3	عالية	موافق
6	المتوسط الكلي لدرجة حدة المعوقات التكنولوجية	3.79	.686	75.8%		عالية	موافق

يتضح من الجدول أعلاه أن أفراد عينة البحث يقدرّون (بدرجة عالية) المعوقات التكنولوجية التي تحد من تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية، بمتوسط حسابي بلغ (3.79) وبانحراف معياري (686). وبوزن نسبي (75.8%). وبالنظر إلى متوسطات عبارات المعوقات التكنولوجية التي تحد من تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية نجد أنها تتراوح بين (3,٥٥) و (4.11) كما تتراوح قيم الانحراف المعياري بين (793) و (1.112) وجميعها تقدر بدرجة عالية، ومن خلال الجدول يتضح أن أبرز أعلى عبارة، والتي تمثل أبرز معوق تكنولوجي، يحد من تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية، تتمثل في العبارة رقم (٢): والتي تنص (شبكة الإنترنت لا تغطي جميع المناطق اليمنية (الريف والحضر)...)، حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.11) وبانحراف معياري بلغ (793). أما أقل عبارة والتي تمثل أدنى معوق تكنولوجي يحد من استخدام النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية تتمثل في العبارة رقم (٣): والتي تنص (توجد صعوبة لدى البنك في توفير التجهيزات المناسبة للاستخدام النقود الإلكترونية)...، حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.55) وبانحراف معياري بلغ (950).

معوقات تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية

النتائج المتعلقة بإجابة التساؤل الفرعي الثاني والذي ينص على (ما المعوقات المالية التي تحد من تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية؟)

وللإجابة عن التساؤل: تم التحقق من المعوقات المالية التي تحد من تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية من وجهة نظر العاملين فيها من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والرتبة والاتجاه السائد.

جدول (٧) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاستجابات العينة المعوقات المالية التي تحد من استخدام النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن % النسبي	الترتيب	درجة التوافر	الاتجاه السائد
1	ارتفاع تكاليف الحصول على خدمة الإنترنت السريعة	3.98	.894	79.6%	2	عالية	موافق
2	ارتفاع تكاليف الحلول والتقنية والبرمجية لتنفيذ مشاريع النقود الإلكترونية	3.83	.991	76.6%	5	عالية	موافق
3	تكاليف التجهيزات الإلكترونية الأساسية واللازمة لتنفيذ مشروع النقود الإلكترونية مرتفعة	3.94	1.044	78.8%	3	عالية	موافق
4	يوجد قصور في تقديم التسهيلات والدعم المالي من الجانب الحكومي للاستخدام النقود الإلكترونية	3.99	.912	79.8%	1	عالية	موافق
5	تعمل البنوك التي تصدر النقود الإلكترونية في بيئة اقتصادية غير جذابة	3.83	.890	76.6%	4	عالية	موافق
	المتوسط الكلي لدرجة حدة المعوقات المالية	3.91	.707	78.2%	2	عالية	موافق

ويتضح من الجدول أعلاه أن أفراد عينة البحث يقدرّون بدرجة عالية المعوقات المالية التي تحد من تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية بمتوسط حسابي بلغ (3.91) وبانحراف معياري (707). وبوزن نسبي (78.2%)، وبالنظر إلى متوسطات عبارات المعوقات المالية التي تحد من تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية نجد أنها تتراوح بين (٣,٨٣) و (3.99) كما تتراوح قيم الانحراف المعياري بين (890) و (1.044). وجميعها تقدر بدرجة (عالية) ومن خلال الجدول يتضح أن أبرز أعلى عبارة والتي تمثل أبرز معوق مالي يحد من استخدام النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية تتمثل في العبارة رقم (٤): والتي تنص (يوجد قصور في تقديم التسهيلات والدعم المالي من الجانب الحكومي للاستخدام النقود الإلكترونية). حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.99) وبانحراف معياري بلغ (912). أما أقل عبارة والتي تمثل أدنى معوق مالي يحد من استخدام النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية تتمثل في العبارة رقم (٢): والتي تنص (ارتفاع تكاليف الحلول والتقنية والبرمجية لتنفيذ مشاريع النقود الإلكترونية). حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.83) وبانحراف معياري بلغ (991).

النتائج المتعلقة بإجابة التساؤل الفرعي الثالث والذي ينص على (ما المعوقات البشرية التي تحد من تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية؟)

وللإجابة عن التساؤل: تم التحقق من المعوقات البشرية التي تحد من استخدام النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية من وجهة نظر العاملين فيها، من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والرتبة والاتجاه السائد حسب الجدول.

جدول (٨) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاستجابات العينة
المعوقات البشرية التي تحد من استخدام النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة التوافر	الاتجاه السائد
١	هناك ندرة في الكوادر البشرية المؤهلة التي تستطيع تشغيل وحل مشاكل النقود الإلكترونية	3.68	1.071	73.6%	٥	عالية	موافق
٢	ندرة برامج تدريب القيادات والعاملين في البنوك على مهارات استخدام النقود الإلكترونية.	3.62	.987	72.4%	٦	عالية	موافق
٣	يوجد تخوف عام من إتمام العمليات التجارية باستخدام النقود الإلكترونية	4.10	.934	82.4%	٢	عالية	موافق
٤	ضعف في الثقافة الإلكترونية بين عملاء البنوك	4.05	.956	81%	٣	عالية	موافق
٥	يوجد قصور لدى غالبية اليمنيين في الوعي التقني الإلكتروني في التعامل مع النقود الإلكترونية.	4.11	1.004	82.2%	١	عالية	موافق
٦	لا يوجد لدى العميل اليمني الشغف للتعرف على أنشطته وخدمات وعروض النقود الإلكترونية	4.00	.846	80%	٤	عالية	موافق
	المتوسط الكلي لدرجة حدة المعوقات البشرية	3.93	.713	78.6%		عالية	موافق

يتضح من الجدول أعلاه أن أفراد عينة البحث يقدرّون (بدرجة عالية) المعوقات البشرية التي تحد من استخدام النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية بمتوسط حسابي بلغ (3.93) وانحراف

معياري (713). وبوزن نسبي (78.6%) وبالنظر إلى متوسطات عبارات المعوقات البشرية التي تحد من استخدام النقود الالكترونية في البنوك اليمنية نجد أنها تتراوح بين (3.62، 4.11)، كما تتراوح قيم الانحراف المعياري بين (846، 1.004). وجميعها تقدر بدرجة عالية، ومن خلال الجدول يتضح أن أبرز أعلى عبارة والتي تمثل أبرز معوق بشري يحد من استخدام النقود الالكترونية في البنوك اليمنية تتمثل في العبارة رقم (٥) والتي تنص (يوجد قصور لدى غالبية اليمنيين في الوعي التقني الإلكتروني في التعامل مع النقود الإلكترونية). حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.11) وبانحراف معياري بلغ (1.004)

أما أقل عبارة والتي تمثل أدنى معوق بشري يحد من استخدام النقود الالكترونية في البنوك اليمنية تتمثل في العبارة رقم (٢): والتي تنص (ندرة برامج تدريب القيادات والعاملين في البنوك على مهارات استخدام النقود الإلكترونية). حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.62) وبانحراف معياري بلغ (987).

النتائج المتعلقة بإجابة التساؤل الفرعي الرابع والذي ينص على (ما المعوقات التشريعية التي تحد من استخدام النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية؟)

وللإجابة عن التساؤل: تم التحقق من المعوقات التشريعية التي تحد من تداول النقود الالكترونية في البنوك اليمنية من وجهة نظر العاملين فيها؟ من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والرتبة والاتجاه السائد .

معوقات تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية

جدول (٩) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاستجابات العينة المعوقات التشريعية التي تحد من تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية

م	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة التوافر	الاتجاه السائد
1	يوجد قصور في التشريعات القانونية المنظمة للنقود الإلكترونية	3.96	.905	79.2%	1	عالية	موافق
2	لا يوجد قانون يشرع للاستخدام النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية	3.80	.991	76%	3	عالية	موافق
3	عدم اكتمال الشروط القانونية المشرعة للنقود الإلكترونية التي تعيق عمل إصدار النقود الإلكترونية	3.79	.972	75.8%	4	عالية	موافق
4	القوانين الصادرة من البنك المركزي لم تشمل كافة القوانين المنظمة للاستخدام النقود الإلكترونية	3.70	1.027	74%	6	عالية	موافق
5	لا توجد لوائح خاصة بالبنوك اليمنية تساهم في نشر استخدام النقود الإلكترونية	3.76	1.003	75.2%	5	عالية	موافق
6	قلة التشريعات التي تعمل على حماية وأمن وتشغيل النقود الإلكترونية	3.81	1.045	76.2%	2	عالية	موافق
	المتوسط الكلي لدرجة حدة المعوقات التشريعية	3.81	.827	76.2 %		عالية	موافق

يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاستجابات العينة المعوقات التشريعية التي تحد من تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية.

يتضح من الجدول أعلاه أن أفراد عينة البحث يقدرّون بدرجة عالية المعوقات التشريعية التي تحد من استخدام النقود الالكترونية في البنوك اليمنية بمتوسط حسابي بلغ (3.81) وبانحراف معياري (0.827). وبوزن نسبي (76.2%) وبالنظر إلى متوسطات عبارات المعوقات التشريعية التي تحد من استخدام النقود الالكترونية في البنوك اليمنية نجد أنها تتراوح بين (3.96، ٣,٧٠) كما تتراوح قيم الانحراف المعياري بين (0.905، 1.045). وجميعها تقدر بدرجة عالية ومن خلال الجدول يتضح أن أبرز أعلى عبارة والتي تمثل أبرز معوق بشري يحد من استخدام النقود الالكترونية في البنوك اليمنية تتمثل في العبارة رقم (١): والتي تنص (يوجد قصور في التشريعات القانونية المنظمة للنقود الالكترونية). حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.96) وبانحراف معياري بلغ (0.905)، أما أقل عبارة والتي تمثل أدنى معوق بشري يحد من استخدام النقود الالكترونية في البنوك اليمنية تتمثل في العبارة رقم (4): والتي تنص (القوانين الصادرة من البنك المركزي لم تشمل كافة القوانين المنظمة للاستخدام النقود الإلكترونية). حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.70) وبانحراف معياري بلغ (1.027).

النتائج المتعلقة بإجابة التساؤل الفرعي الخامس والذي ينص (هل توجد فروق دالة إحصائية بين استجابات العينة حول معوقات تداول النقود الالكترونية في البنوك اليمنية تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل؟).

وللتحقق من إمكانية وجود فروق بين مستويات المتغيرات الخاضعة للبحث، فقد تم استخدام اختبار (T-Test) لمعرفة وجود فروق بين مجموعتين مستقلتين، واختبار تحليل التباين الأحادي بين المجموعات (One-Way ANOVA) لمعرفة وجود فروق بين ٣ مجموعات مستقلة فأكثر، والجدول التالية توضح ذلك:

الجنس: تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (T-Test) لمعرفة الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة البحث حول معوقات تداول النقود الالكترونية في البنوك اليمنية، وفقاً لمتغير الجنس (ذكور، إناث)، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (١٠) يوضح نتائج اختبار المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (T-Test) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة البحث حول معوقات استخدام النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية وفقاً لمتغير الجنس

المتغير	مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية (sig)
المعوقات التكنولوجية	داخل المجموعات	1.725	.863	1.958	.150
	بين المجموعات	27.317	.441		
المعوقات المالية	داخل المجموعات	2.153	1.076	2.387	.100
	بين المجموعات	27.962	.451		
المعوقات البشرية	داخل المجموعات	.279	.139	.281	.756
	بين المجموعات	30.784	.497		
المعوقات التشريعية	داخل المجموعات	.282	.141	.197	.822
	بين المجموعات	44.436	.717		
المتغير العام (معوقات استخدام النقود الإلكترونية)	داخل المجموعات	.454	.227	.610	.547
	بين المجموعات	23.087	.372		

يتضح من الجدول السابق بأنه لا يوجد فروق دالة احصائية عند (٠,٠٥) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة البحث حول معوقات تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية وفقاً لمتغير الجنس وفقاً لمتغير الجنس (ذكور، إناث)، وذلك استناداً إلى قيمة (T) المحسوبة إذ بلغت (1.157) وبمستوى دلالة (0.05 > 0.251)، وبالتالي يتبين بأنه لا يوجد اختلاف بين تقديرات الذكور والإناث حول معوقات تداول لنقود الإلكترونية في البنوك اليمنية، كما يظهر من الجدول أنه لا يوجد فروق دالة احصائية عند (٠,٠٥) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة البحث حول (المعوقات التكنولوجية، المعوقات المالية، والمعوقات البشرية، والمعوقات التشريعية) التي تحد من تداول لنقود الإلكترونية في البنوك اليمنية وفقاً لمتغير الجنس وفقاً

لمتغير الجنس (ذكور، إناث)، في تبين أنه يوجد فروق دالة احصائية عند (٠,٠٥) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة البحث حول المعوقات التكنولوجية التي تحد من تداول النقود الالكترونية في البنوك اليمنية وفقاً لمتغير الجنس وفقاً لمتغير الجنس (ذكور، إناث)، وذلك استناداً إلى قيمة (T) المحسوبة إذ بلغت (2.846) وبمستوى دلالة $0.05 > 0.006$. وبالي وجود اختلاف بين الذكور والإناث في تقديراتهم حول المعوقات التكنولوجية التي تحد من تداول النقود الالكترونية في البنوك اليمنية. ولصالح الإناث.

العمر: تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (One-Way ANOVA) للفروق بين متوسطات تقديرات عينة البحث حول معوقات استخدام النقود الالكترونية في البنوك اليمنية وفقاً لمتغير العمر

جدول (١١) يوضح نتائج اختبار (One-Way ANOVA) بين متوسطات تقديرات

عينة البحث معوقات استخدام النقود الالكترونية في البنوك اليمنية وفقاً لمتغير العمر

المتغير	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	الدلالة الإحصائية (sig)
المعوقات التكنولوجية	ذكور	3.67	.653	2.846	.006
	إناث	4.14	.459		
المعوقات المالية	ذكور	3.92	.691	1.032	.305
	إناث	4.10	.519		
المعوقات البشرية	ذكور	3.94	.702	.483	.630
	إناث	4.038	.578		
المعوقات التشريعية	ذكور	3.83	.874	.252	.802
	إناث	3.89	.580		
المتغير العام (معوقات استخدام النقود الالكترونية)	ذكور	3.85	.625	1.157	.251
	إناث	4.04	.448		

يتضح من الجدول السابق بأنه لا يوجد فروق دالة احصائية عند (٠,٠٥) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة البحث حول معوقات استخدام النقود الالكترونية في البنوك اليمنية وفقاً

لمتغير وفقاً لمتغير العمر وذلك استناداً الى قيمة (F) المحسوبة إذ بلغت (610). وبمستوى دلالة ($0.05 > 0.55$)، وبالتالي يتبين بأنه لا يوجد اختلاف بين تقديرات حول معوقات تداول لنقود الالكترونية في البنوك اليمنية يعزى لمتغير العمر، كما يظهر من الجدول أنه لا يوجد فروق دالة احصائيا عند (0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة البحث حول (المعوقات التكنولوجية، المعوقات المالية، والمعوقات البشرية، والمعوقات التشريعية) التي تحد من تداول لنقود الالكترونية في البنوك اليمنية يعزى لمتغير العمر. والمؤهل العلمي تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (One-Way ANOVA) للفروق بين متوسطات تقديرات عينة البحث حول معوقات تداول النقود الالكترونية في البنوك اليمنية وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

جدول (١٢) يوضح نتائج اختبار (One-Way ANOVA) بين متوسطات تقديرات عينة البحث معوقات تداول النقود الالكترونية في البنوك اليمنية وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

البعد	المتغير	المقارنات (الفئات)	الفرق بين المتوسطين	مستوى الدلالة
المعوقات المالية	دبلوم عالي فأقل	بكالوريوس	*-58155	0.055
		ماجستير فأعلى	-1.04444	0.064
	بكالوريوس	دبلوم عالي فأقل	*58155	0.055
		ماجستير فأعلى	-46289	0.495
	ماجستير فأعلى	دبلوم عالي فأقل	1.04444	0.064
		بكالوريوس	46289	0.495
المعوقات التشريعية	دبلوم عالي فأقل	بكالوريوس	-48672	0.213
		ماجستير فأعلى	*-1.42593	0.024
	بكالوريوس	دبلوم عالي فأقل	48672	0.213
		ماجستير فأعلى	-93920	0.122
	ماجستير فأعلى	دبلوم عالي فأقل	*1.42593	0.024
		بكالوريوس	93920	0.122

يتضح من الجدول أعلاه بأنه لا يوجد فروق دالة إحصائية عند (٠,٠٥) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة البحث حول معوقات تداول النقود الالكترونية في البنوك اليمنية وفقاً لمتغير، وفقاً لمتغير المؤهل العلمي، وذلك استناداً الى قيمة (F) المحسوبة، إذ بلغت (3.111) وبمستوى دلالة ($0.05 > 0.52$) ، وبالتالي يتبين بأنه لا يوجد اختلاف بين تقديرات حول معوقات تداول لنقود الالكترونية في البنوك اليمنية يعزى لمتغير المؤهل العلمي ، كما يظهر من الجدول أنه لا يوجد فروق دالة احصائية عند (٠,٠٥) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة البحث حول (المعوقات التكنولوجية، والمعوقات البشرية) التي تحد من تداول لنقود الالكترونية في البنوك اليمنية يعزى لمتغير المؤهل العلمي، إلا أنه تبين أنه يوجد فروق دالة أخصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) حول جميع محاور المعوقات. ولمعرفة لمصلحة أي مستوى من المؤهل العلمي تم إجراء المقارنات المتعددة باستخدام اختبار توكي (Tukey H S D) موضحاً في الجدول التالي:

والجدول (١٣) يوضح اختبار توكي (Tukey H S D) دلالة الفروق في متوسط الدرجة الكلية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المتغير	مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية (sig)
المعوقات التكنولوجية	داخل المجموعات	3.194	1.065	2.780	.047
	بين المجموعات	26.419	.383		
المعوقات المالية	داخل المجموعات	3.218	1.073	2.651	.056
	بين المجموعات	27.923	.405		
المعوقات البشرية	داخل المجموعات	2.728	.909	2.046	.115
	بين المجموعات	30.663	.444		
المعوقات التشريعية	داخل المجموعات	2.377	.792	1.293	.284
	بين المجموعات	41.659	.613		
المتغير العام (معوقات استخدام النقود الالكترونية)	داخل المجموعات	2.494	.831	2.579	.061
	بين المجموعات	21.918	.322		

يظهر من خلال نتائج اختبار (Tukey H S D) للمقارنة البعدية بأن مصدر الفروق ظهرت بين مستوى البكالوريوس ومستوى الدبلوم فأقل في بعد المعوقات المالية ولصالح مستوى البكالوريوس..، كما تبين أيضاً بأن مصدر الفروق ظهرت بين مستوى الماجستير ومستوى الدبلوم فأقل في بعد المعوقات المالية ولصالح مستوى الماجستير. تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (One-Way ANOVA) للفروق بين متوسطات تقديرات عينة البحث حول معوقات تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية وفقاً لمتغير سنوات الخبرة.

جدول (١٤) يوضح نتائج اختبار (One-Way ANOVA) بين متوسطات تقديرات عينة البحث معوقات تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

البعد	المتغير	المقارنات (الفئات)	الفرق بين المتوسطين	مستوى الدلالة
المعوقات التكنولوجية	اقل من ٥ سنوات	من ٥ الى ٩ سنوات	-0.03162	.999
		من ١٠ الى ١٤	-1.10592	.958
		15 سنة فأكثر	.40536	.208
	من ٥ الى ٩ سنوات	اقل من ٥ سنوات	.03162	.999
		من ١٠ الى ١٤	-.07430	.984
		15 سنة فأكثر	.43697	.144
	من ١٠ الى ١٤	اقل من ٥ سنوات	.10592	.958
		من ٥ الى ٩ سنوات	.07430	.984
		15 سنة فأكثر	.51128	.050
	اقل من ٥ سنوات	اقل من ٥ سنوات	-.40536	.208
		من ٥ الى ٩ سنوات	-.43697	.144
		من ١٠ الى ١٤	-.51128	.050

يتضح من الجدول أعلاه بأنه لا يوجد فروق دالة احصائية عند (٠,٠٥) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة البحث حول معوقات تداول النقود الالكترونية في البنوك اليمنية وفقاً لمتغير وفقاً لمتغير سنوات الخبرة وذلك استناداً الى قيمة (F) المحسوبة إذ بلغت (2.579) وبمستوى دلالة (0.06 > 0.05)، وبالتالي يتبين بأنه لا يوجد اختلاف بين تقديرات حول معوقات تداول لنقود الالكترونية في البنوك اليمنية يعزى لمتغير سنوات الخبرة، كما يظهر من الجدول أنه لا يوجد فروق دالة احصائية عند (٠,٠٥) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة البحث حول (التكنولوجيا، المعوقات المالية، والمعوقات البشرية، والمعوقات التشريعية) التي تحد من تداول لنقود الالكترونية في البنوك اليمنية يعزى لمتغير سنوات الخبرة، إلا أنه تبين أنه يوجد فروق دالة احصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) حول (المعوقات التكنولوجية) ولمعرفة لمصلحة أي مستوى من سنوات الخبرة تم إجراء المقارنات المتعددة باستخدام اختبار توكي (Tukey H S D) موضحاً في الجدول التالي:

البعد	المتغير	المقارنات (الفئات)	الفرق بين المتوسطين	مستوى الدلالة
المعوقات التكنولوجية	اقل من ٥ سنوات	من ٥ الى ٩ سنوات	-0.03162	.999
		من ١٠ الى ١٤	-0.10592	.958
		15 سنة فأكثر	.40536	.208
	من ٥ الى ٩ سنوات	اقل من ٥ سنوات	.03162	.999
		من ١٠ الى ١٤	-0.07430	.984
		15 سنة فأكثر	.43697	.144
	من ١٠ الى ١٤	اقل من ٥ سنوات	.10592	.958
		من ٥ الى ٩ سنوات	.07430	.984
		15 سنة فأكثر	.51128	.050
	اقل من ٥ سنوات	اقل من ٥ سنوات	-0.40536	.208
		من ٥ الى ٩ سنوات	-0.43697	.144
		من ١٠ الى ١٤	-0.51128	.050

يظهر من خلال نتائج اختبار (Tukey H S D) للمقارنة البعدية بأن مصدر الفروق ظهرت والجدول (١٥) يوضح اختبار توكي (Tukey H S D) دلالة الفروق في متوسط الدرجة الكلية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

بين الفئة التي سنوات خبرتهم من (١٠ الى ١٤) والفئة التي سنوات الخبرة لديهم (15 سنة فأكثر) في بعد المعوقات التكنولوجية ولصالح الفئة (من ١٠ الى ١٤). خلاصة النتائج : بلغت حدة معوقات تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية درجة عالية، وفيما يلي توضيح بذلك:

جاءت المعوقات البشرية في المرتبة الأولى بين المعوقات وقد بلغ مستوى حدة المعوقات البشرية في تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية درجة عالية بمتوسط حسابي بلغ (3.93) وكانت أبرز المعوقات البشرية:

يوجد قصور لدى غالبية اليمنيين في الوعي التقني الإلكتروني في التعامل مع النقود الإلكترونية. يوجد تخوف عام من إتمام العمليات التجارية باستخدام النقود الإلكترونية. كما بينت النتائج ضعفا في الثقافة الإلكترونية بين عملاء البنوك.

جاءت المعوقات المالية في المرتبة الثانية بين المعوقات وقد بلغ مستوى حدة المعوقات المالية في تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية درجة عالية بمتوسط حسابي بلغ (3.91) وكانت أبرز المعوقات المالية : يوجد قصور في تقديم التسهيلات والدعم المالي من الجانب الحكومي تداول النقود الإلكترونية. وبنيت النتج ارتفاع تكاليف الحصول على خدمة الإنترنت السريعة. كما أظهرت تكاليف التجهيزات الإلكترونية الأساسية واللازمة لتنفيذ مشروع النقود الإلكترونية مرتفعة. وقد جاءت المعوقات التشريعية في المرتبة الثالثة بين المعوقات، وقد بلغ مستوى حدة المعوقات التشريعية في تداول النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية درجة عالية بمتوسط حسابي بلغ (3.81).

وكانت أبرز المعوقات التشريعية: يوجد قصور في التشريعات القانونية المنظمة للنقود الإلكترونية، قلة التشريعات التي تعمل على حماية وأمن وتشغيل النقود الإلكترونية، لا يوجد قانون يشرع للاستخدام النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية. وقد جاءت المعوقات التكنولوجية في المرتبة الرابعة بين المعوقات وقد بلغ مستوى حدة المعوقات التكنولوجية في استخدام النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية درجة عالية بمتوسط حسابي بلغ (3.81).

وكانت أبرز المعوقات التكنولوجية: شبكة الإنترنت لا تغطي جميع المناطق اليمنية (الريف والحضر)، كما أن سرعة الأنترنت في اليمن لا يلي احتياجات تطبيق النقود الإلكترونية. بالإضافة إلى قصور في توافر التيار الكهربائي كخدمة على مدار ٢٤ ساعة توفرها الدولة. كما أظهرت النتائج أنه لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين استجابات العينة حول معوقات استخدام النقود الإلكترونية في البنوك - اليمنية تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل). إلا أن النتائج بينت وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين استجابات العينة حول معوقات استخدام النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية تعزى لمتغيرات (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل).

توصيات البحث: في ضوء النتائج التي توصل إليها هذا البحث يوصي الباحث بالآتي:

- ١- ضرورة توافر المتطلبات التشريعية لاستخدام النقود الإلكترونية في البنوك التجارية اليمنية من وجهة نظر الموظفين.
- ٢- ضرورة توافر المتطلبات التكنولوجية لاستخدام النقود الإلكترونية في البنوك التجارية اليمنية من وجهة نظر الموظفين.
- ٣- ضرورة توافر المتطلبات المالية لاستخدام النقود الإلكترونية في البنوك التجارية اليمنية من وجهة نظر الموظفين.
- ٤- ضرورة توافر المتطلبات البشرية لاستخدام النقود الإلكترونية في البنوك التجارية اليمنية من وجهة نظر الموظفين.
- ٥- ضرورة تجهيز وتطوير البنوك اليمنية والتدريب لموظفي البنوك على استخدام التكنولوجيا في العمل البنكي للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة.

المقترحات:

إجراء بحث مماثل على البنوك الحكومية.

إجراء بحث مماثل على البنوك الإسلامية.

إجراء بحث عن متطلبات استخدام النقود الإلكترونية في البنوك اليمنية .

إجراء بحث عن معوقات استخدام النقود الإلكترونية " دراسة مقارنة بين البنوك الحكومية والبنوك التجارية " .

المراجع :

ولاً: المراجع العربية :

ابراهيم ، أحمد عيد عبد الحميد.(٢٠١٨). النقود الرقمية وأثر التعامل بها في نمط الحياة الإسلامية ، بحث منشور في منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي ، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري ، الإمارات ، دبي

ابن منظور ، لسان العرب، معجم الكتروني ، مادة : نقد...

ابن منظور، مادة نقد). ابن منظور، لسان العرب ، الجزء ١٢ ، بيروت ، دار صادر.

أبو العلاء ، عمرو محمد غانم محمد (٢٠٢٣) . العملات الرقمية وقدرتها على القيام بوظائف النقود في الفقه الإسلامي ، بحث منشور في مجلة قطاع الشريعة والقانون العدد (١٤) ، صادرة كلية الشريعة والقانون بالقاهرة ، جامعة الأزهر .

ابو زهرة، علاء (٢٠١٩). محاضر في كلية تكنولوجيا المعلومات، قسم البرجمة.

إسماعيل، درباز، وبادا وقيي، سرداد، ومجيد، عامر (٢٠١٩). تحليل معوقات تطبيق التجارة الالكترونية: دراسة تطبيقية لعينة من الشركات العاملة في مدينة أربيل، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، ١١ (٢٥).

بابوري، مريم (٢٠١٦). تأثير الثقافة التنظيمية على الأداء الوظيفي للمورد البشري، دراسة ميدانية بالمركب المعدني حمام دباغ قالمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة: الجزائر.

بو نحاس (٢٠٢٣). النقود الإلكترونية والنقود الافتراضية، نشاتها، مفهوماها، وأثرها الاقتصادية، دفاتر البحوث العلمية، العدد (١)، المركز الجامعي تيبازة الجزائر.

بوزيد ، سيفان.(٢٠٢٢). دراسة نظرية لأثر النقود الإلكترونية والنقود الافتراضية على السياسة النقدية _ حالة الجزائر ، بحث منشور في مجلة دفاتر بوادكس ، المجلد(١١) ، العدد(١) ، جامعة عبد الحميد بن باديس

- بوعافية ، رشيد (٢٠١٤). دور النقود الإلكترونية في تطوير التجارة الالكترونية ، بحث منشور في المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، مجلة علمية محكمة ، تصدر عن مخبر الاقتصاد الكي والمالية الدولية ، جامعة يحي فارس، المدية ، الجزائر ، المجلد (٢) العدد (٢).
- بونحاس عادل (٢٠٢٣). النقود الإلكترونية والنقود الافتراضية، نشأتها، مفهومها وأثارها الاقتصادية، بحث منشور في مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد (١٠) العدد (١) ، الجزائر ، (٨٣٧-٨٥٣)
- الجهيني، منير محمد (٢٠٠٢). الشركات الإلكترونية، دار الفكر، الجامعي للنشر، الإسكندرية.
- حسين، فاروق سيد (٢٠٠١). التجارة الإلكترونية وتأمينها، القاهرة: هلا للنشر و التوزيع.
- الحنبلوي، صلاح محمد حسني (ب.ت). دراسة تحليلية لدور النقود الإلكترونية في التجارة الإلكترونية والعمليات المصرفية الإلكترونية، منشور في بحوث مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون – المجلد الأول – م. ت. ص.
- خاطر، محمد مصطفى (٢٠٠٨). تنمية المجتمعات المعاصرة، دار الكتاب الجامعي، الإسكندرية.
- الرفاعي، مفتاح عثمان، والدوراني، صالح فتح الله (٢٠٢١).
- سعيد ، حاتم غائب (٢٠٢٣). النقود الالكترونية وأثرها في المعاملات التجارية. بحث في منشور مجلة دور العلوم الإنسانية والاجتماعية في التنمية وخدمة المجتمع، المجلد (٢)، العدد (١٧)، العراق الشافعي
- سعيد ، حاتم غائب (٢٠٢٣). النقود الإلكترونية واثرها في المعاملات التجارية ، بحث علمي منشور ، في مجلة الجامعة العراقية ، العدد (١٧) المجلد الثاني ، كلية القانون والعلوم السياسية -جامعة كركوك ، العراق
- سفيان ، بوزيد (٢٠٢٢). دراسة نظرية لأثر النقود الإلكترونية ، النقود الافتراضية على الساسة النقدية ، بحث منشور في مجلة دفاتر بواذكس ، العدد (١) ص ٤٣٧-٤٥٣ .
- السكاف، ن. (٢٠٢١). التحديات والفرص في تطوير النظام المصرفي الإلكتروني في اليمن. مجلة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٤٢ (٣)، ٣٧-٥٦.

الشهري ، ليلي بنت علي بن أحمد (٢٠٢٨). النقود (الرقمية) (الألكترونية) دراسة فقهية معاصرة ، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدمياط الجديدة ، العدد (٦)

العجبي ، احمد عبدالعليم (٢٠٢٣). نظم الدفع الالكتروني وانعكاساتها على سلطات البنك المركزي ، كتاب منشور ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية مصر .

فرحات ، عقيل جمعة ، الشافعي ، إبراهيم ، الصغير ، منيرة سلمان (٢٠١٧). معوقات استخدام بطاقات الدفع الإلكترونية في المصارف التجارية بمنطقة الخمس ، المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس. القاموس المحيط.

الفسيل ، بلقيس محمد ، وآخرون (٢٠٢١). خدمات الدفع الالكتروني في اليمن _ الفرص والتحديات ، بحث منشور ، معهد الدراسات المصرفية اليمن .

كردي ، أحمد السيد (٢٠٢٢). ماهي النقود الإلكترونية، تم الاستيراد من (<http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/277088>)

محمد إبراهيم (ب. ت). الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية - منشور في أبحاث مؤتمر الأعمال المصرفية والإلكترونية بين الشريعة والقانون. عادل،

محمود، محمد محمود إبراهيم (٢٠٢٢). العملات الرقمية وأثرها على النظام الاقتصادي، مجلة الشريعة والقانون، العدد (٤٠)، جامعة الأزهر كلية الشريعة والقانون، مصر، القاهرة.

معوقات استخدام البطاقات المصرفية في حل ازمة السيولة في ليبيا دراسة تطبيقية بمدينة الخمس. بحث منشور في مجله دراسات الاقتصاد والاعمال، المجلد (٨)، العدد (١). ليبيا.

منظمة التجارة العالمية، ٢٠٢٣ ، تقرير صادر عن المنظمة بعنوان " أفاق التجارة العالمية " النجار، عبد الهادي: بطاقات الائتمان والعمليات المصرفية الإلكترونية، أبحاث ندوة الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق جامعة بيروت العربية، الجزء الأول، الجديد في التقنيات المصرفية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، ط ١.

ثانياً: المراجع الأجنبية :

- 1- ADAM HAYES (17/3/2020), "Credit Money", investopedia, Retrieved 26/8/2021.
(١٤)
- History of Electronic Money", wealthhow, Retrieved 26/8/2021(١٥)
The Economist, May 10, 1997
- 2- Ajam, N. H. (2016). Enhanced the Security of Electronic-Commerce. (5), 1173–1180.(16).
- 3- Bank European Central. (1998). Repport on Electronic (١٧)
- 4- Banque d'Algérie. (2019). Notes de conjoncture, <https://www.bank-ofalgeria.dz/html/notes.htm>
- 5- Digital Economy Report 2019. (2019). In Digital Economy Report 2019.(١٨)
<https://doi.org/10.18356/c7dc937a-en> (١٩)
- 6- Financial Times, September 3, 1997; The Economist, May 10, 1997(٢٠)
- 7- Hashem, M., & Serhouchi, A. (2000). La Monnaie Electronique systèmes de paiement sécurisé. Paris: Eyrolles
- 8- Report. Annual. Deutsche. Bundes Bank. 2014. P53.
- 9- Report, Aeport, Deutsche.Bundes Bank. 2014.P: 53
- 10 Digital Economy Report 2019. (2019). In Digital Economy Report 2019.(١٨)
<https://doi.org/10.18356/c7dc937a-en> (١٩)